MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

هل ستغير جماعة الإخوان المسلمين سياستها في سوريا؟

إعداد مركز أبحاث ودراسات مينا

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

الملخص التنفيذي:

جماعة الإخوان المسلمين السورية؛ بانتظار استحقاقين اثنين مهمين؛ الأول: الانتخابات القريبة التي ستجري في الأيام القليلة القادمة كي تنتخب مراقباً عاماً بدلاً من الدكتور محمد حكمت وليّد؛ وما تتطلبه من إعادة لهيكلية قيادتها.

والثاني: قرار الحكومة التركية بالتخلي عنها؛ بعد التقارب التركي مع السعودية والإمارات ومصر؛ ومن شروط هذا التقارب تخلي أردوغان عن احتضان وقيادة الإسلام السياسي؛ وقد نفذ تخليه عن إخوان مصر؛ وتم إبلاغ إخوان سوريا أيضاً بطريقة غير مباشرة بالرحيل خلال عام ٢٠٢٣.

يضاف إلى ما سبق أن حالة اللاوعي السياسي لتطور شكل الدولة ومتطلباته عند حركات الإسلام السياسي في الحالة السورية، تعد معوقاً مهماً في إنجاز التغيير والانتقال في سوريا إلى دولة حديثة ذات سلوك ديمقراطي، تعتمد التداول السلمي للسلطة أساساً في سياستها واستراتيجيتها.

ولا يمكن الخروج من حالة الاستعصاء للمأساة السورية بين الحركات الإسلاموية والتيارات المدنية الديمقراطية المختلفة؛ ثم التفاهم مع المجتمع الدولي على هذا التغيير والانتقال السياسي، إلا باتفاق القوى السياسية الديمقراطية مع الإسلام السياسي على شكل محدد للدولة وخارطة طريق؛ تنتج دستوراً عصرياً؛ يلحظ تطور شكل الدولة، تقوم أسسه على مفهوم وثقافة المواطنة؛ من خلال نهج ديمقراطي مدني يعتمد برامج تنموية لا شعبوية ديماغوجية تدغدغ عواطف المتعاطفين مع الإسلام السياسي؛ وتحلم بإعادة التاريخ إلى الخلف، فينهي صراعاً (دونكوشوتياً) أظهرته الأزمة بين التيارات الديمقراطية العلمانية السورية وحركات الإسلام السياسي.

ويبقى تنظيم الإخوان المسلمين العقدة الأكبر في طريق اتفاق السوريين؛ وتحقيق انفراج في المأساة السورية، التي باتت كارثة بكل معنى الكلمة على المواطن السوري، أينما كان.

تحاول هذه الورقة قراءة وتحليل دور حركة الإخوان المسلمين في الانتفاضة السورية، وإنْ كانت ستغير سياتها في التعامل مع الحالة السورية؛ خصوصاً وأنها قادمة قريباً على انتخابات؛ ستختار فيها مراقبها العام الجديد ومجلس شورتها، كما أن مسألة رحيلها من تركيا باتت مسألة وقت لا أكثر من خلال المحاور التالية:

- **المدخل:**
- **التغيرات التي طرأت شكل الدولة الحديثة**
- **العاملان الرئيسان اللذان أطالا عمر المأساة السورية**
- **الحكم على الشيء فرع عن تصوره**
- **قراءة في سياسة حركة الإخوان المسلمين بالانتفاضة السورية**
- **استراتيجية الإخوان المسلمين في الانتفاضة السورية**
- **هل الإخوان المسلمون حالة واحدة متحدة؟**
- **التيارات الثلاثة التي تتنازع اليوم على قيادة التنظيم**
- **الخلاصة في قراءة الحالة الإخوانية السورية**

المدخل:

التغيرات التي طرأت شكل الدولة الحديثة

كما نعلم فإن شكل الدولة وأسلوب إداراتها قد طرأت عليه تحولات مهمة؛ وعلى مَنْ يريد التغيير أن يلحظ تلك التغيرات، وينسجم معها ليدخل المعاصرة.

فقد تغير شكل الدولة من الإمبراطوري الذي انتهى بنهاية الحرب العالمية الأولى؛ إلى الدولة القومية التي انتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية؛ وصولاً إلى الدولة الوطنية؛ حتى جاء عصر العولمة فأصبحت المواطنة تمثل الشكل الأخير للدولة، حيث إنّ مؤسساتها وأحزابها وإعلامها ومجتمعها المدني؛ كلها خادمة للمواطن الذي بات القيمة الأسمى والخطوة الأولى نحو التنمية الحضارية للولوج في عصر الحداثة.

ويبدو أن التيارات الإسلاموية المتشكلة قبل وأثناء الانتفاضة السورية ترفض تلك الصيرورة التاريخية التي تغير فيها شكل الدولة؛ كما ترفض الاعتراف بسيرورة تطور شكل الدولة وتغيره!

وما يزال عديد هذه التيارات ينادي في شعاراته وبرامجه بدولة الخلافة (الامبراطورية) العابرة للوطنية؛ ولا يقيم وزناً لمفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة وقيم الحرية في التعبير والتفكير للآخر المختلف مع أيديولوجيتهم؛ إلا في أحاديثهم الإعلامية ولقاءاتهم مع الآخر؛ مستخدمين مبدأ التقيِّة في ذلك؛ وهذا ليس اتهاماً بلا دليل؛ إنما نابع من إيمان الإسلام السياسي بكل مدارسه وتياراته بأن مفهوم

أهل الذمَّة ما يزال ممكن التطبيق في الدولة الحديثة: دولة المواطنة! وهذا وهمٌ يعيشون فيه؛ ويُصرُّون على بيعه للشارع الثوري المتدين على أنه من أصول الإسلام؛ وهذا غير صحيح؟ إنما هو خروجٌ من المعاصرة! وسيرٌ عكس حركة تطور المجتمعات المنتظمة بدستور وقانون مدني!

العاملان الرئيسان اللذان أطالا عمر المأساة السورية

عاملان رئيسان هما السبب في إطالة عمر المأساة السورية: الأول يتمثل بنظام استبدادي ما يزال يرى بالحل الأمني العسكري مخرجاً له من الأزمة؛ ويصرُّ على ذلك من خلال خطابه وسلوكه! مستغلاً ظاهرة أسلمة الثورة؛ ليعيد انتاج نفسه وقبول عودته إلى المجتمع العربي فالدولي من خلال اتهامه للحراك الثوري بالإرهاب؛ مستغلاً سيطرة السلفية الجهادية على الحراك المسلح!

أما العامل الثاني فيتمثل بغلبة ظاهرة الإسلام السياسي على الحراك في الثورة السورية؛ ومطالبة أصحابها بإحياء دولة الخلافة الإسلامية على أسس سلفية ترفض الآخر برمته؛ ولا تقيم وزناً لشكل الدولة الحداثية؛ ولا قيمة لديها للمتغيرات المعاصرة؛ ولا لحقوق الإنسان؛ وتستخدم مصطلحات تراثية عفا عليها الزمن؛ أصبح الإيمان بها نوعاً من أنواع بيع الوهم؛ مستحيل التحقق.

في حين ترى القوى الوطنية الديمقراطية المعارضة ضرورة وجوب الاتفاق على شكل سوريا المستقبل وكيفية إدارتها ديمقراطياً بنمط حداثي؛ يجعل لها قبولاً في المجتمع الدولي؛ ويقضي على أية بذرة تجعل عودة الاستبداد ممكنة، من خلال مشاركة أبناء الوطن كلهم في دولة: المواطنةُ هدفها؛ والحريةُ شعارها؛ والديمقراطية أسلوبها؛ والمساواة بين الجميع مسلكها؛ والعدالة الاجتماعية سياستها، دولةٌ المواطنة أساسها، ولا مكان لمفهوم أهل الذمة فيها.

لكن قوى الأمر الواقع في الجانب الثوري؛ لاسيما المتعسكر منها ذات الأيديولوجيا الإسلاموية في مجملها، ما تزال تطرح شعارات؛ وتقدم خطاباً إعلامياً لا ينتمي للعصر من جهة! ولا إلى شكل الدولة المعاصرة من جهة أخرى! وترفض الحداثة بمصطلحاتها ومخرجاتها، لتقسّمَ الشارع الثوري عمودياً! وتجعل المجتمع الدولي لا يشاهد على الخارطة الميدانية بديلاً ضامناً عن النظام الاستبدادي؛ متخوفاً كثيراً من دعم عملية التغيير في سوريا، حتى أصبح تخوفه ذريعة له؛ كي لا يقدم للشعب السوري شيئاً في عملية التغيير، وبالتالي يتنصل من الاستحقاقات الأخلاقية والإنسانية والديمقراطية التي ينادي بها ويرفعها.

وإنْ بقي الأمر على ما هو عليه في الحالة السورية؛ فسنبقى في حالة احتراب؛ ربما تعيد تدوير النظام الاستبدادي مرة أخرى؛ وتأتي على ما تبقى من سوريا دماراً وتشريداً؛ لم يعد للمواطن السوري قدرة على احتمالها.

الحكم على الشيء فرع عن تصوره

«الحكم على الشيء فرع عن تصوره» هذه قاعدة لعلماء أصول فقه يتم من خلالها إصدار حكم على الأشياء بعد معرفة كُنْها شرطاً؟ ونحتاج ونحن نتلمس الحل للمعضلة السورية إلى تشخيص دقيق يجعلنا نفهم هذه الحركات ذات الطابع الإسلاموي السياسي، حتى نرى امكانية تقبلها لتطور شكل الدولة آنف الذكر من جانب؛ ومن جانب آخر مدى قبولها بالسلوك الديمقراطي ومفاهيم المواطنة المعاصرة واستحقاقاتها؟

ولكي نكون موضوعيين فإنه لا يمكن وضع كل هذه الحركات التي تنتمي للإسلام السياسي في سلة واحدة؛ فبدراستها سنجد أن كل فريق منها ينتمي إلى أيديولوجيا معينة؛ تختلف قليلاً أو كثيراً عن أخواتها؛ ولها إيمان محدد بمفهوم الحاكمية؛ يؤثر كثيراً على سياستها واستراتيجيتها؛ رغم أن الشكل والشعارات العامة لهم متقاربة، هذه الحركات لا يمكن دراستها جميعا في هذه الورقة؛ ولكن لنتوقف مع الجماعة الأم، الإخوان المسلمين؛ لندرس سياستها في الانتفاضة السورية. [1]

قراءة في سياسة حركة الإخوان المسلمين بالانتفاضة السورية

هذه الدراسة ليست مهمتها أن تقدم تقييماً تاريخياً لحركة الإخوان المسلمين في سوريا؛ إنما مهمتها دراسة امكانية انخراط حركة الإخوان في المسار الديمقراطي؛ لتساهم في عملية التحول كشريك وطني. حيث لم يعد الإخوان المسلمون اللاعب الوحيد في الساحة الإسلامية ولا الممثل الوحيد للإسلام السياسي في سوريا بعد التنامي المتصاعد في الثورة للظاهرة السلفية؛ التي أصبحت مقوضاً لدور الإخوان المسلمين أنفسهم على الخارطة السورية؛ وهي الأقوى منه ميدانياً والأقدر على استيعاب الكتل الشبابية للاندراج في صفوفها.

استراتيجية الإخوان المسلمين في الانتفاضة السورية

اعتمد الإخوان المسلمون باستراتيجيتهم في الانتفاضة السورية بالعمل على ثلاثة خطوط:

الأول: تحالفات تكتيكية مع القوى السياسية الوطنية الديمقراطية العلمانية:

حيث عقدت حركة الإخوان المسلمين تحالفات مع هذه القوى لا للتشاركية بالعمل الوطني؛ إنما للتوظيف السياسي لتمرير أجندتها ذات الهمِّ السلطوي والثأري من النظام؛ وكأن الثورة في نظرها هي جولة ثانية في صراعها مع النظام بعد جولة الثمانينات التي خسرتها، واستطاعت أن تنجح في هذا التكتيك

---

١ الجماعة الأم مصطلح جعله الدكتور أيمن الظواهري عنوان كتابه الذي بيّن فيه أن كل حركات الإسلام السياسي الجهادية وغير الجهادية وُلِدَت من رحم جماعة الإخوان المسلمين.

إلى حد كبير؛ حتى أصبح الإخوان المسلمون (الحزب القائد) للثورة إنْ في المجلس الوطني أو الائتلاف فيما بعد؛ وما انبثق عنه إنْ في الجنة الدستورية؛ أو الهيئة العليا للتفاوض.

ورغم أن بعض القوى الوطنية/ العلمانية مدركة للسلوك الإخواني وواعية لسياسته إلا أنها تتحالف معه؛ وتداهنه نظراً لضعفها في الجانب الشعبي من جهة؛ ولعدم قدرتها على تشكيل تيار قوي متحد فيما بينها من جهة أخرى.

الخط الثاني: الخط الإغاثي التربوي:

حيث استطاعت حركة الإخوان المسلمين توظيف قدراتها المالية وعلاقاتها الخارجية بالاستحواذ على الحصة الأكبر من العمل الإغاثي في الداخل وفي المناطق ذات اللون الإخواني (حلب وريفها سابقاً ـ إدلب وريفها) ودول الجوار؛ وغالباً ما استخدمت ذلك لاستعادة الحاضن الاجتماعي الذي فقدته بعد خروجها من سوريا ١٩٨٢ أما الخط التربوي وتحديداً في تركيا والمناطق التي لها حرية عمل فيها؛ فإنها تعمل على إيجاد جيل يؤمن بأيديولوجيتها؛ ليغدو حاضناً اجتماعياً جديداً لها؛ لتحكم سيطرتها على القاعدة الاجتماعية!

أما الخط الثالث: تحالفات عسكرية ميدانية مع بعض الكتائب لتعمل لصالح الأجندة الإخوانية:

إما باستئجار كتائب ثورية من خلال مالها السياسي؛ حيث تمولها وتؤمن لها صفقات أسلحة إلا أن غالبية هذه الكتائب يقودها (الآل الإخواني) أي من ذرية أبناء الإخوان أو قرابتهم الذين تضرروا في أحداث الثمانينات؛ حاملين ثقافة الحقد والانتقام على النظام؟ كما حدث عندما أنشأت دروع الثورة الكثيرة والفاشلة! وهذه الحالة كانت ذات تأثير سيء على المسار الثوري، حيث إنّ الثورة ليست حالة انتقامية ثأرية من طرف ما، إنما حالة تحول سياسي واجتماعي وثقافي للمجتمع من عهد الاستبداد إلى عهد الحرية.

الإخوان حتى اللحظة يقدمون أنفسهم على أنهم ليسوا جماعة متطرفة من خلال اعتمادهم في القياس السلوكي على الجماعات السلفية؛ إلا أنّهم بين الحين والآخر يمارسون خطاباً وسلوكاً طائفياً! لا يبشر بحالة تحول حقيقي في سياستهم أو استراتيجيتهم يمكن الوثوق به كثيراً في سوريا المستقبل.

وما يزال المجلس الإسلامي السوري طائفياً في خطابه ــ المحسوب بشكل أو آخر على الإخوان المسلمين وبأنه ذراعهم الشرعي ــ يمارس خطاباً متذرعاً في طائفيته بالسلوك الإجرامي الإيراني ودعمه لنظام الاستبداد؛ وهذا واضح جلي في كل لقاء من لقاءات هذا المجلس الإعلامية، وإذا كان كل معارض في

الجانب الثوري أفراداً أم مؤسسات وتيارات وأحزاب؛ لها موقف حاسم من إيران؛ ولكن الحديث الطائفي؛ يجعل كل من ينتمي لهذا المكون الطائفي متخوفاً من الإسلاموية السورية؛ وبالتالي فلا حل.[٢]

ولكن هل الحالة الإخوانية واحدة؟

بدايةً لابد من الإشارة إلى تحول مهم في البناء العقدي الإخواني؛ فبعد رحيل الرعيل الأول لهم وأعمدة الأجنحة الإخوانية (الحلبية والحموية والشامية) من ذوي الاعتقاد الأشعري؛ الصوفي السلوك؛ فإن السواد الأعظم لهم حالياً بمختلف أجيالهم اليوم ذو ميول سلفية.

في التقييم الجمعي للقوى الوطنية السياسية يوضع الإخوان في سلة واحدة؛ إلا أنّ الحقيقة ليست كذلك؛ وهناك صراعات مريرة داخل التيارات الإخوانية؛ تجعلهم منقسمين إلى تيارات متنابذة ومتصارعة؛ وما حدث في اجتماعهم بإسطنبول على الرغم من سريته يؤكد ذلك؛ وما أتبعه بنية عقد اجتماع لهم في بروكسل ٢٠١٥ لمحاسبة رؤوس كبيرة ومهمة يؤكد ما ذهبنا إليه![٣]

وفي حين ما يزال ما تبقى من (الحرس القديم) خشبياً في رؤيته للحل السياسي ومتخلفاً في رؤاه السياسية الوطنية؛ كما فشل في قيادة الحركة وتماهيها مع الخط الوطني العام للثورة؟ برز الجيل الثاني (مجموعة العمل الوطني من أجل سورية) وعلى رأسه أحمد رمضان والنحاس والسرميني وغيرهم؛ الذي عمل بتكتيك تحالفي استطاع من خلال علاقاته مع قوى اقليمية وقدرة اقتصادية على تشكيل تحالفات مع القوى السياسية المعارضة؛ جعلت من الإخوان فعلاً (الحزب القائد) وبيضة القبان في معظم القرارات المصيرية التي ظهر خطأها فيما بعد! وهذا الجيل يتبنى الخطاب الديمقراطي والدولة المعاصرة مع الآخر دون الخروج عن الخط العام للحركة في توجهها الاستراتيجي؛ رغم إعلان غالبية أعضائه الخروج من الإخوان تنظيمياً فيما بعد! أما الجيل الثالث فهو وإنْ كان يعمل من خارج إطار الجماعة تنظيمياً (أنس العبدة وآخرون) إلا أنّ براغماتيته تصب في مصلحة الحركة؛ حتى ولو على حساب المصلحة الوطنية للثورة![٤]

---

٢ بدا واضحاً أن المجلس محسوب على الإخوان رغم معرفتنا أن جلّه ليس إخوانياً، ولكن دفاع شخصيات إخوانية عن سقطة الشيخ أسامة الرفاعي مع إسماعيل هنية في إسطنبول من خلال فيديو وصور تسربت بفعل فاعل للرأي العام السوري؛ وأحدثت ردة فعل عنيفة في مواقع التواصل الاجتماعي تجاه المجلس والشيخ الرفاعي؛ تجعل هذه التهمة ثابتة على المجلس الإسلامي السوري.

٣ في الاجتماع المذكور وقعتْ مصادمات واختلافات أدت إلى اسعاف عدد من القيادات للمشفى وإصابة بعضهم بأزمات قلبية!

٤ في عام ٢٠٠٦ أسس أنس العبدة في إنكلترا حزباً سياسياً أطلق عليه اسم (حزب العدالة والبناء) ضم جيل الشباب من أبناء الإخوان الذي نشأوا وترعرعوا في الغرب وما عادوا مؤمنين بالنهج الذي يسير عليه آباؤهم وقد اتهم البيانوني بدعم توجه هؤلاء الشباب رغم أن أنس العبدة ليس من عائلة إخوانية إنما من عائلة سلفية غير إخوانية..

ما التيارات الثلاثة التي تتنازع اليوم على قيادة التنظيم؟

قريباً سيشهد التنظيم انتخابات جديدة لاختيار مراقباً عاماً؛ ومكتب تنفيذي أو مجلس شورى، حيث تتنافس على منصب المراقب العام التيارات الثلاثة التي تتنازع التنظيم اليوم؛ وهي:

تيار الصقور:

وهذا تيار تاريخي في التنظيم؛ يقف على رأسه الكهل الحديدي فاروق طيفور؛ ورجل الصفقات رياض الشقفة، ومهندس العلاقات الأوروبية والعسكرية نذير الحكيم، وهذا التيار قاد دكتاتورياً التنظيم في العشرية السابقة، وفشل لأنه تحرك في سياسته على أنه القائد للثورة والمجتمع على غرار حزب البعث وعقليته؛ ورفض متطلبات دولة الحداثة؛ وانتهت به سياسته إلى الفشل الذريع، فهل يستقيل؟

تيار الحمائم:

وهو تيار يبحث عن الحلول الوسط داخل التنظيم؛ ويحل المشاكل التنظيمية بطريقة (تبويس الشوارب)؛ وما يزال هذا التيار هو الحل الأمثل والأنجع للتنظيم؛ كلما تكاثرت مشاكله، ويمثله الدكتور محمد حكمت وليّد المراقب العام للحركة الحالي، وكذلك الأستاذ عامر البوسرايا؛ وهو المرشح الأقوى حتى الآن لقيادة التنظيم خلفاً لحكمت وليد بالانتخابات القادمة، وآخرون. [٥]

التيار المشيخي:

وهؤلاء يقودهم الجيل الشاب من الإخوان الذي ينتمي آباؤهم تنظيمياً للإخوان؛ وعملوا لصالح التنظيم في سنوات الثورة السابقة، وهم يمتلكون قاعدة شبابية مهمة، ويترأس هذا التيار الشيخ أحمد حوّى نجل منظر الإخوان الشهير سعيد حوى. لكن المشكلة في هذا التيار أنه يؤمن بأفكار سعيد حوى الراديكالية؛ وهي أفكار عفا عنها الزمن؛ ولم تعد قابلة للتحقق في الحالة السورية، التي تحتاج ثقافة تشاركية، تؤلف بين التيارات والأحزاب والتجمعات السورية المتناثرة.

ولقد فاز التيار المشيخي في الانتخابات الإخوانية السابقة؛ لكن بعد إطلاع التنظيم العالمي ــ قبل انهياره وخلافاته الأخيرة ــ على تقارير الوضع الإخواني السوري؛ فقرر تأجيل استلامهم لقيادة الحركة، وتم التمديد للمراقب العام السابق محمد حكمت وليد لفترة أخرى؛ تنتهي خلال الأيام القادمة.

---

٥ يعتبر الدكتور عامر البوسرايا أقوى المرشحين لقيادة التنظيم في الفترة القادمة، رغم ما يعانيه التنظيم من ضعف داخلي؛ وخسارة كبيرة في التعاطف معه شعبياً. ولكن اختيار مراقب عام تتطلب حسابات دقيقة إخوانياً.

الخلاصة في قراءة الحالة الإخوانية السورية

من خلال ما تقدم؛ ومع هذا وذاك يمكننا أن نصل إلى ما يلي:

- ما تزال حركة الإخوان المسلمين السورية؛ تؤمن أيديولوجياً باستراتيجية عابرة للوطنية؛ لم تتخلص منها حتى اللحظة؛ وإنْ كانت لا تفصح عنها في لقاءتها الإعلامية.

- ما تزال الحركة تتبنى أفكار المودودي وسيد قطب! ليس بالشكل إنما بالمضمون في ثقافتها وخصوصاً في بناء حاضنها الاجتماعي الذي تؤسسه في الثورة؛ وإنْ كانت لا تُفصح عنه في خطابها.

- تعتمد القيادات الإخوانية السورية كثيراً على تحالفاتها الدولية والإقليمية أكثر من إيمانها بتحالفات وطنية مع القوى الديمقراطية المعارضة.

- التشاركية الوطنية التي يلجأ لها الإخوان المسلمون في فترة الانكسار والضعف؛ تغيب عندهم في فترة الصعود والقوة مما يجعلهم ينقلبون على الاتفاقات التي يبرمونها مع الديمقراطيين والعلمانيين السوريين؛ وهذا ما يجعلهم ليسوا محل ثقة عند التيارات الديمقراطية والعلمانية الأخرى.

- ماتزال فكرة دولة الخلافة حلمهم الأكبر، بمعنى آخر ما يزال الإخوان تنظيماً أممياً عابراً لمشروع الوطنية.

- لم يقدم تنظيم الإخوان المسلمين في سوريا انفصالاً رحمياً عن السلفية الجهادية حتى أن رياض الشقفة المراقب العام السابق في أحد لقاءاته الإعلامية أطلق عليهم (إخوة السلاح). وقد أدلى فاروق طيفور الرجل الأقوى في الحركة بتصريحات مماثلة سابقاً، واصفاً جبهة النصرة قبل تحولها الأخير بأنها: جماعة يمكن الاعتماد عليها للدفاع عن البلاد وحماية المدنيين ضد جيش النظام.[٦]

- ماتزال الحركة تؤمن بالمعادلة الصفرية مع النظام المستبد؛ رغم فشل هذا المسار على مدار السنوات السابقة! وهذا ما يؤكده مسار اللجنة الدستورية والهيئة العليا للتفاوض.

- ما تزال حركة الإخوان المسلمين السورية؛ تعيش حالة استكبار وتعالي على التيارات والأحزاب الديمقراطية والعلمانية الأخرى؛ ولا تراهم نداً تشاركياً لإنجاز مشروع سوريا المستقبل على أسس دولة حداثية، وتريدهم تابعين لا شركاء.

---

٦ كيف ساهمت جماعة الاخوان المسلمين في نشر العنف في سوريا؟ المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط:

ولكـــــــن:

يمكن قبول حركة الإخوان المسلمين كحزب سياسي في سوريا المستقبل، ولكن على أسس جديدة يجب عليهم الالتزام بها:

- الوثائق التي قدموها كميثاق الشرف ٢٠٠١ ومشروع الإسلام الحضاري ٢٠٠٥ وميثاق الشرف في الثورة ٢٠١٢ وتوقيعهم على وثيقة القاهرة ٢٠١٢.

- فشلهم في المرحلة السابقة كحزب قائد للثورة؛ وما يعانونه من رفض اجتماعي لدى الشريحة المثقفة والديمقراطية؛ إضافة إلى الرفض الشعبي السوري لهم اليوم؛ بعد ما آلت الحالة الثورية إلى كارثة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وهذا يتطلب منهم إعادة التفكير بأن سياستهم في العقود السابقة جرَّت على الحراك السياسي والشعب وعليهم ويلات؛ جعلت الشارع السوري يكفر بالإسلام السياسي. وعليهم أن يؤمنوا بأنهم جزء من الحالة الثورية لا كلها؛ ولا قائداً أو وصياً عليها.

- أن يتحولوا إلى حزب سياسي؛ لا يتحدث باسم الله؛ ولا يجعل التدين مطيةً في سياسته، ولا يقدم نفسه ممثلاً للكتلة السنية بسوريا، إنما يقدم مشروعه وبرنامجه لسوريا المستقبل دون أن يتكلم باسم الإسلام أو السُنة.

- ميثاق شرف ملزم لسلوكهم المستقبلي؛ يعلنون فيه قبولهم بمبدأ تداول السلطة وعدم الانقلاب عليه؛ وتبني أسس الدولة الحديثة.

- أن يكون ولائهم لسوريا لا للتنظيم العالمي.

كما ينتظر جماعةَ الإخوان المسلمين السورية؛ استحقاقان مهمان؛ الأول: الانتخابات القريبة التي ستجري في الأيام القليلة القادمة لانتخاب مراقباً عاماً بدلاً من الدكتور محمد حكمت وليّد. والثاني: قرار الحكومة التركية بالتخلي عنهم؛ بعد التقارب التركي مع السعودية والإمارات ومصر؛ ومن شروط هذا التقارب تخلي أردوغان عن احتضان وقيادة الإسلام السياسي؛ وقد نفذ تخليه عن إخوان مصر؛ وتم إبلاغ إخوان سوريا أيضاً بطريقة غير مباشرة بالرحيل خلال عام ٢٠٢٣.

فهل يعقل الإخوان المسلمون السوريون ما جرى؛ ويتعلمون من دروس الكارثة السورية، وما فقدوه من احترام للشارع لهم قبل الانتفاضة بسبب تعاطفه مع مظلوميتهم التاريخية؟ ليغيروا من سياستهم بعد ما حل بالشعب السوري من كوارث؟ أم أنّ حركة الإخوان ستُلدغ من الجحر مرات ومرات؟